اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس المؤقت: السيد رومان - موري (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع
السلح ومدير فرع جنيف لإدارة شؤون نزع السلح)

الرئيس: السيد ماركو تيتش (كرواتيا)

المحتويات

افتتاح الاجتماع

إقرار تعيين المرشح لرئاسة الاجتماع

إقرار جدول الأعمال

إقرار النظام الداخلي

إقرار تعيين المرشح أميناً عاماً للاجتماع

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع
إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Editing Section,
room E.4108, Palais des Nations, Geneva

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات هذا الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية
الاجتماع بأمد وجيز.

المحتويات (تابع)

انتخاب نواب الرئيس

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة

اعتماد الترتيبات المالية للاجتماع

تقرير عن أعمال فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في الاتفاقية

النظر في التقرير المقدم عن أعمال فريق الخبراء الحكوميين وعن التبادل العام للآراء

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

افتتاح الاجتماع (البند ١ من جدول الأعمال المؤقت)

١ - الرئيس المؤقت: أعلن افتتاح اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية لعام ٢٠٠٥ بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، بصفته الوديع لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ("اتفاقية الأسلحة التقليدية") ولبروتوكولاتها.

إقرار تعيين المرشح لرئاسة الاجتماع (البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت)

٢ - الرئيس المؤقت: ذكّر المشاركين بأن الدول الأطراف قررت في اجتماعها لعام ٢٠٠٤ (CCW/MSP/2004/2، الفقرة ٣٢) إعادة تعيين ممثل كرواتيا، السيد غوردان ماركوتيتش، رئيساً لاجتماع عام ٢٠٠٥ للدول الأطراف، وطلبت إليهم تأييد هذا القرار.

٣ - وقد تقرر ذلك.

٤ - تولى السيد ماركوتيتش (كرواتيا) الرئاسة.

إقرار جدول الأعمال (البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت)

٥ - أقر جدول الأعمال المؤقت (CCW/MSP/2005/1).

إقرار النظام الداخلي (البند ٤ من جدول الأعمال)

٦ - الرئيس: اقترح أن يطبق اجتماع عام ٢٠٠٥ للدول الأطراف النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر الاستعراضي الثاني مع إجراء ما يلزم من تعديلات (CCW/CONF.II/PC.1/1، المرفق الثاني). ولما كان واضحاً أن بعض قواعد هذا النظام لا تنطبق على اجتماع قصير المدة، فقد اقترح الرئيس على الاجتماع أن يسترشد بالقواعد ذات الصلة وأن يسوي أي حالات قد تنشأ بمنطق سليم وبروح من التعاون. ويمكن تطبيق هذه القواعد في ضوء جملة أمور منها البيان الذي أدلى به رئيس المؤتمر الاستعراضي الثاني بشأن المادة ٣٤ حيث قال إنه "ينبغي الإشارة إلى أن الأطراف السامية المتعاقدة دأبت على إجراء مداولاتها ومفاوضاتها المتعلقة بالاتفاقية وبالبروتوكولات الملحقه بها على أساس توافق الآراء ولم يتخذ أي قرار عن طريق التصويت".

٧ - وقد تقرر ذلك.

إقرار تعيين المرشح أميناً عاماً للاجتماع (البند ٥ من جدول الأعمال)

٨ - الرئيس: قال، مشيراً إلى المادة ١٤ من النظام الداخلي، إن المشاورات التي أجراها تقييد بحصول اتفاق على تعيين السيد بيتر كولاروف، موظف الشؤون السياسية بفرع جنيف لإدارة شؤون نزع السلاح، أميناً عاماً للاجتماع. وقال إنه يعتبر أن الاجتماع يود إقرار تعيين السيد كولاروف لهذا المنصب.

٩ - وقد تقرر ذلك.

انتخاب نواب الرئيس (البند ٦ من جدول الأعمال)

١٠ - الرئيس: أشار إلى أن اجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠٠٥، شأنه شأن اجتماعات الأعوام الثلاثة السابقة، هو نسخة مصغرة عن أي مؤتمر استعراضي. ونظراً لقصر مدة الاجتماع، فقد اقترح الرئيس إنشاء مكتب بسيط مؤلف من الرئيس وممثل كل من الصين وألمانيا (بالنيابة عن مجموعة أوروبا الغربية) والجمهورية التشيكية (بالنيابة عن مجموعة أوروبا الشرقية) والأردن (بالنيابة عن مجموعة عدم الانحياز) ومنسقي الفريقين العاملين ورئيس اجتماعات الخبراء العسكريين والفنيين بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب ورئيس اجتماعات الخبراء العسكريين بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، على أساس ألا يشكل هذا الإجراء سابقة لاجتماعات الدول الأطراف القادمة.

١١ - وقد تقرر ذلك.

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة (البند ٧ من جدول الأعمال)

١٢ - بطلب من الرئيس، تلا السيد رومان - موري (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ومدير فرع جنيف لإدارة شؤون نزع السلاح) رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة.

١٣ - وقال الأمين العام في رسالته إن عملية الاتفاقية قد شهدت تطورات هامة منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠١. فقد اتسع نطاق الاتفاقية واعتمد البروتوكول الخامس المتعلق بمخلفات الحرب من المتفجرات الذي انضمت إليه حتى الآن ١٣ دولة طرفاً. وينبغي الاقتداء بهذا المثل الناجح ضمناً لإحراز المزيد من التقدم في مجال الألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

١٤ - وأضاف أن العمل على إيجاد السبل الكفيلة بتعزيز تنفيذ القانون الإنساني الدولي للتخلص من أثر الذخائر على الإنسان والتنمية هو تطور آخر يلقي ترحيباً. وطلب الأمين العام إلى الدول أن تحترم القانون الإنساني الحالي فيما يخص استخدام الذخائر العنقودية، وأن تتابع العمل على هذا الموضوع خلال العام ٢٠٠٦. وأخيراً، فقد أعرب عن أمله بالتوصل إلى تصور مشترك لإنشاء آلية تتسم بالفعالية والمرونة والشفافية للتحقق من الامتثال للاتفاقية ولجميع بروتوكولاتها.

اعتماد الترتيبات المالية للاجتماع (البند ٨ من جدول الأعمال)

١٥ - الرئيس: نوه بأن الدول الأطراف قد اعتمدت في اجتماعها لعام ٢٠٠٤ التكاليف التقديرية لهذا الاجتماع ولدورات فريق الخبراء الحكوميين الثلاث التي ستعقد خلال عام ٢٠٠٥ (CCW/MSP/2004/2)، المرفقان الثاني والثالث). وقال إن الأمانة أبلغته بأن الأرقام الفعلية لن تتوفر إلا عند اختتام الاجتماع. ولما كانت الترتيبات المالية للاجتماع قد اعتمدت في عام ٢٠٠٤، فلم يُطلب اتخاذ أي إجراء آخر.

تقرير عن أعمال فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في الاتفاقية (البند ٩ من جدول الأعمال)

١٦- الرئيس: ذكر المشاركون بالقرارات التي اتخذها اجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠٠٤ في إطار مسألتى المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام غير الألغام المضادة للأفراد، فضلاً عن الاختيارات اللازمة لتعزيز الامتثال لأحكام الاتفاقية وبروتوكولاتها (CCW/MSP/2004/2)، الفقرات ٢٥ و ٢٦ و ٢٧). وقال إن تقرير الدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكوميين (CCW/GGE/XII/4) هو وتقرير الفريق عن دورتيه العاشرة والحادية عشرة (CCW/GGE/X/5 and CCW/GGE/XI/4) تقدم سرداً كاملاً لما اضطلع به من أعمال خلال عام ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، فقد أدرج الفريق خمس توصيات في تقريره. أولاً، أن يُعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث في الفترة من ٧ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بجنيف، وأن يتولى كل من فريق الخبراء الحكوميين الحالي واجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠٠٥ تنفيذ الأعمال التحضيرية لتعيين مرشح لرئاسة المؤتمر.

١٧- وثانياً، يوصي الفريق بأن يعقد الرئيس المعين مشاورات أثناء فترة ما بين الدورات بشأن الخيارات المحتملة لتعزيز الامتثال لأحكام الاتفاقية وبروتوكولاتها، آخذاً في اعتباره المقترحات المقدمة، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الدول الأطراف. وثالثاً، يوصي بأن يعقد الرئيس المعين مشاورات أثناء فترة ما بين الدورات حول إمكانية إنشاء برنامج للرعاية بموجب الاتفاقية وتحديد السمات المحتملة لمثل هذا البرنامج، وأن يقدم تقريراً بهذا الصدد إلى الدول الأطراف. ورابعاً، يوصي بأن يعقد الفريق ثلاث دورات خلال عام ٢٠٠٦، في مواعيد زمنية يقررها اجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠٠٥. وأخيراً، يوصي بأن يضطلع الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي الثالث بأعمال المتابعة المنبثقة عن اجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠٠٥.

النظر في التقرير المقدم عن أعمال فريق الخبراء الحكوميين وعن التبادل العام للآراء (البند ١٠ من جدول الأعمال)

١٨- السيد كوفار (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى أنه رغم التقدم الهام الذي أحرزه فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٥، فإن التقرير لم يعكس جميع جوانب هذا التقدم، ولم يشر قط إلى توافق الآراء الناشئ بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. ودعا أولئك الذين نوهوا بأن ورقة المنسق عن الموضوع لم تراعى جميع المواقف إلى النظر في مدى ابتعاد هذه الورقة عن المقترح المقدم من ٣١ بلداً. ورأى من المهم ألا تشكل ورقة المنسق مجرد سرد غير تمييزي لجميع المقترحات المقدمة؛ فقد أوفت مرفقات تقرير الفريق فعلاً بهذا الغرض.

١٩- وقال إن وفوداً كثيرة، بما فيها صاحبة المقترح المقدم من ٣١ بلداً، قد سعت جاهدةً لاستيعاب شواغل بلدان أخرى، وإن على هذا الاجتماع أن يركز على ما ينبغي عمله في مجال الألغام غير الألغام المضادة للأفراد خلال العام ٢٠٠٦. وأعرب عن اعتقاده بضرورة الاعتراف بما أحرز من تقدم إلى الآن وإقرار ولاية للتفاوض على بروتوكول بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد وإبرامه على أساس المقترحات الحالية، لكي يُعتمد في موعد أقصاه وقت انعقاد المؤتمر الاستعراضي للعام ٢٠٠٦.

٢٠- السيد لفانون (إسرائيل): قال إنه يمكن تصنيف ما نفذ من عمل بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد خلال الأربع سنوات الفائتة في مرحلتين، مرحلة دراسة الآثار الإنسانية والاحتياجات العسكرية ومرحلة النظر في

المقترحات. وتابع قائلاً لقد آن الأوان الآن للانتقال إلى المرحلة الأخيرة المتعلقة بالتفاوض على صك يقدم أثناء انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ على أبعد تقدير. وينبغي لهذا الصك أن يركز على ثلاث فرضيات، هي: أن تكون جميع الألغام المزروعة خارج منطقة محددة العلامات قابلة للكشف، وأن تكون كل الألغام الموثقة عن بعد مجهزة بآليات للتدمير الذاتي أو الإبطال الذاتي، ومزودة بجهاز احتياطي للتخمين الذاتي، وأن تزرع جميع الألغام الأرضية ذات المفعول المستمر في مناطق محددة بعلامات.

٢١- وفيما يتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، رحب المتكلم بمبادرة تعميم استبيان بشأن سريان أحكام القانون الإنساني الدولي، لكنه اعتبر من الضروري إعطاء الأولوية للاهتمام بمدى فعالية البروتوكول الخامس وتنفيذه. وقال، فيما يخص آليات الامتثال، إنها لا تحل محل حسن نية الدولة في التزامها بأي تعهد تقطعه على نفسها، وإن اللجان قد تصبح عرضة للأعيب سياسية، ولكن ليس هناك من بديل عن الحوار المباشر بين الأطراف في أي نزاع. وأكد ضرورة تطبيق آلية الامتثال المعتمدة للبروتوكول الثاني المعدل على بقية أحكام الاتفاقية.

٢٢- السيد ماكلاشلان (أستراليا): قال إن توصيات المنسق بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد توجز بدقة آراء فريق الخبراء الحكوميين وتضع أساساً سليماً للعمل في المستقبل. وأعرب عن اعتقاده بأن مرحلة النقاش والتدبر قد انتهت، وأصبحت الآن المسائل الرئيسية مفهومة تماماً، وأن الأوان للتفاوض بشأن بروتوكول جديد. ولكن ثمة احتمال بأن يمس نهج "العمل كالمعتاد" عام ٢٠٠٦ مصداقية عملية اتفاقية الأسلحة التقليدية.

٢٣- وأضاف قائلاً إن أستراليا تعرب عن ارتياحها لما أحرز من تقدم بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب، وترى أن تبادل الآراء حول القانون الإنساني الدولي يصلح كأساس للعمل في المستقبل. كما اعتبر اجتماعات الخبراء العسكريين قيمة. وقد حان الوقت الآن للمضي قدماً في إجراء مفاوضات لوضع بروتوكول بشأن هذا الموضوع.

٢٤- السيدة باترسن (المملكة المتحدة): أعربت في حديثها بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدولتين المنضمتين بلغاريا ورومانيا عن خيبة أملها لأن فريق الخبراء الحكوميين لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة توصيات تتعلق بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد رغم الجهود الحثيثة التي بذلت للتوفيق بين المواقف ولإيجاد أرضية مشتركة. وأعربت عن أملها بأن يبين الاجتماع الحالي السبيل نحو التوصل في عام ٢٠٠٦ إلى نتائج متفاوض بشأنها تتعلق بهذا الموضوع، وذلك على أساس التوصيات التي وضعها المنسق بعناية. وقالت إن نهج "العمل كالمعتاد" ليس مقبولاً لعام ٢٠٠٦.

٢٥- وأعربت عن ارتياحها لأن البروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب قد أوشك على النفاذ، راجية أن يتحقق ذلك بحلول موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث، ودعت جميع الدول الأطراف إلى التصديق عليه في أقرب وقت ممكن. كما أبدت تطلعها إلى مزيد من العمل على تطبيق المبادئ الحالية المنبثقة عن القانون الإنساني الدولي في سياق موضوع المتفجرات من مخلفات الحرب. وفيما يتعلق بالامتثال، أعربت المتكلمة عن دعم بلدها المتواصل للرئيس في سعيه نحو إنشاء آلية مقبولة، وتعهدت بالعمل بروح من التسوية والمرونة بينما تبذل المساعي لدمج النهج المختلفة. وأخيراً، أعربت عن تأييدها لمشروع النداء الخاص بإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية.

٢٦- السيد بن جابر (المغرب): رحب بحقيقة أن المناقشات قد بدأت حول برنامج الرعاية الذي سيعمل على تذليل بعض الصعوبات التي تعوق أعمال البلدان النامية ذات الصلة بالاتفاقية. وأكد ضرورة أن تعطى الأولوية للدول الأطراف ذات الموارد المحدودة، وأن تكون الدول الأطراف هي واضعة هذا البرنامج، وأن تقيم صلة بينه وبين الاتفاقية ربما عن طريق إنشاء صندوق استئماني يتبع الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، قال المتكلم إنه يتطلع إلى إنجاز عملية استعراض لنص البروتوكول الخامس بمختلف لغاته لتنمية الوعي بالبروتوكول فيما بين الدول غير الناطقة بالإنكليزية.

٢٧- وأكد ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تأمين انضمام عالمي للاتفاقية ولبروتوكول الثاني المعدل، فضلاً عن التعاون مع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية. وأعرب عن أمله بأن يجرز المؤتمر الاستعراضي القادم مزيداً من التقدم. وقال، فيما يتعلق بموضوع الامتثال، إن المغرب يحيط علماً بالمقترح الجديد الذي قدمه الرئيس بشأن آلية تشمل الاتفاقية بكاملها، ويعتبر ما ناله المقترح من قبول إيجابي فاتحة خير للمناقشات القادمة.

٢٨- السيد ماير (كندا): قال إنه يشعر بالارتياح إزاء إشراك خبراء قانونيين في تنفيذ الولاية المحددة بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب في اجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠٠٤، الأمر الذي زاد من أهمية عمل فريق الخبراء الحكوميين ووسع من نطاقه. وشجع جميع الدول الأطراف على مواصلة النظر في سبل تطبيق المبادئ الحالية المنبثقة عن القانون الإنساني الدولي. وقال إنه يتطلع إلى دخول البروتوكول الخامس حيز النفاذ. وأشار، فيما يتعلق بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد، إلى أنه لا يزال يعتقد بضرورة وضع بروتوكول جديد ملزم قانوناً، وبأن الوقت قد حان للشروع في مفاوضات فعلية تحقق النتائج بحلول موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث.

٢٩- ورحب بورقة الرئيس الأخيرة عن الامتثال؛ وقال إن إنشاء آلية تشمل الاتفاقية بكاملها سيسهل عنصراً هاماً من عناصر إطار عمل الاتفاقية. كما تكتسي عملية الإبلاغ الشامل المنتظم أهمية بالغة، وقد يفيد توحيد شروط الإبلاغ في ترشيد العملية ومضاعفة جدواها. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من الآن وحتى انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث من أجل الحفاظ على مصداقية الاتفاقية.

٣٠- السيد ألينيك (بيلاروس): قال إنه ينبغي معالجة مشكلة حظر وتدمير الألغام على مراحل وفي ضوء القدرات المالية والتقنية الفعلية للدول، وإن الأولوية الحالية تكمن في ضمان الانضمام العالمي للاتفاقية ولبروتوكولاتها، فضلاً عن اتفاقية أوتاوا، وفي تدمير المخزونات المتراكمة من الألغام. ونوه بأنه لا يمكن اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن الألغام المضادة للمركبات إلا في إطار المهام المذكورة آنفاً. فالألغام غير الألغام المضادة للأفراد ليست سوى أسلحة دفاعية في طابعها، وثمة مبالغة بشأن ما يقترن بها من مخاطر إنسانية. وقد سبق وأن تناول البروتوكول الثاني المعدل معظم جوانب مشكلة الألغام المضادة للمركبات. وصيغت ورقة المنسق على نحو يضعف معظم المذاهب الدفاعية للدول. ولم تتمكن المناقشة من تحقيق توازن بين الاعتبارات الإنسانية والاعتبارات العسكرية. وأضاف أنه من غير المناسب تحديد أهداف طموحة. وبما أن عدداً من المسائل الرئيسية المتصلة بهذه الألغام لم يخضع لدراسة كاملة، فمن السابق لأوانه الشروع في محادثات بشأن صك جديد.

٣١- وقال، في سياق الحاجة إلى امتثال لا رجعة عنه للاتفاقية وبروتوكولاتها، إن استخدام دولة طرف في الاتفاقية الفوسفور الأبيض كسلاح حارق في الأماكن المأهولة هو أمر غير مقبول ويشكل انتهاكاً جسيماً لأحكام البروتوكول

الثالث. ولا يمكن بأي شكل من الأشكال اعتبار هذا السلاح مشروعاً في تخطيط وشن عمليات تكتيكية. وتابع قائلاً إنه ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تعمل على تعزيز عالمية الاتفاقية وبروتوكولاتها، وأن تمثل امتثالاً صارماً لأحكامها، وأعلن تأييده لإنشاء آلية امتثال في أقرب وقت ممكن تقوم على أساس اقتراح جنوب أفريقيا.

٣٢- السيد هيو (الصين): قال إنه يعزو نجاح الاتفاقية، التي تعد نموذجاً لتعددية الأطراف، إلى مبادئها الأساسية المتمثلين في التوازن وتوافق الآراء. وإن تعديل المادة ١ قد عزز من فعالية الاتفاقية ومن تطوير القانون الإنساني الدولي. ورحب بازدياد عدد الدول التي صدقت على التعديل. كما أعرب عن تفاؤله لارتفاع عدد التصديقات على البروتوكول الخامس، الذي تناول بصورة شاملة ما أثارته المتفجرات من مخلفات الحرب من شواغل إنسانية.

٣٣- وأعرب عن تقديره للاقتراح الجديد الذي قدمه الرئيس بشأن الامتثال، وكذلك لجهود المنسقين المعنيين بالألغام المضادة للمركبات والمتفجرات من مخلفات الحرب. وفيما يتعلق بالموضوع الأول، أكد من جديد على مواصلة اعتبار هذه الألغام أسلحة مشروعة هامة ودفاعية فعالة؛ وعلى ضرورة تحقيق التوازن بين الاحتياجات الأمنية والشواغل الإنسانية؛ وعلى ضرورة إيجاد حلول ممكنة ومقبولة على نطاق واسع بحيث تضمن التنفيذ العالمي. ونظراً للتباين الكبير المستمر في المواقف إزاء كثير من العناصر الأساسية للمسألة، فإن فكرة التفاوض بشأن صك ملزم قانوناً سابقة لأوانها، ومن ثم فإنه من الضروري تمديد الولاية الحالية لفريق الخبراء الحكوميين لعام آخر، لا لفرض حالة من الجمود، وإنما لإتاحة إمكانية لتجاوز الخلافات وتوسيع رقعة توافق الآراء.

٣٤- وفيما يتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، قال إن تمديد صلاحية ولاية المناقشة للعام القادم هو أمر مناسب وعملي وواقعي. وبسبب الامتثال، اعتبر المناقشات التي أجريت إلى الآن مثمرة، والطريق نحو التقدم بات أكثر وضوحاً. وأخيراً، رحب باقتراح الأمانة بشأن وضع خطة للرعاية تهدف إلى تيسير مشاركة البلدان النامية في اجتماعات الدول الأطراف في الاتفاقية.

٣٥- السيد وينسلي (جنوب أفريقيا): قال إنه لا يزال سمح العقل إزاء المقترحات المقدمة بشأن كل من الألغام غير الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب. فجنوب أفريقيا، التي تدرك الفائدة العسكرية للألغام غير الألغام المضادة للأفراد فضلاً عن الشواغل الإنسانية ذات الصلة، تتابع المناقشات الحالية باهتمام بالغ يمكنها من مراعاة ما تتوصل إليه من نتائج عند إحداثها لأي جيل جديد من هذه الألغام. وفيما يتعلق بالامتثال، فقد رحب بالنقلة الإيجابية في المساعي الأخيرة التي بذلها الرئيس لوضع أساس مشترك بين مقترحات الاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا. وقال على الرغم من التحفظات المعرب عنها في دورة فريق الخبراء الحكوميين الأخيرة، فإن جنوب أفريقيا ستؤيد أي توافق في الآراء ينشأ بناءً على مقترحات الرئيس، وإن كانت جنوب أفريقيا لم تسحب اقتراحها. وأعرب عن أمله بأن يتسنى تقديم اقتراحات ملموسة إلى المؤتمر الاستعراضي الثالث لاعتمادها، مما يؤكد الطابع الدينامي المعاصر للاتفاقية في مواجهة التهديدات الإنسانية الناشئة.

٣٦- السيد ليون غونزاليس (كوبا): قال إن القواعد الحالية المتعلقة بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد المنصوص عليها في الاتفاقية تغطي، بدرجة كافية، الجوانب التقنية والإنسانية لهذه الألغام، فلا يجد ضرورة لاتخاذ تدابير ملزمة قانوناً أو لإجراء مفاوضات بشأن هذه المسألة. والمشاكل التي تثيرها هذه الألغام ناجمة عن استخدامها لا عن تصميمها. ولا تحقق المقترحات الحالية التوازن بين الاحتياجات العسكرية والشواغل الإنسانية ومدى توفر

الموارد المالية والتقنية اللازمة لإدخال التعديلات المقترحة. وينبغي عدم إجبار البلدان النامية على إزالة هذه الأسلحة بينما تناق الدول العظمى التي ترغب رياء في فرض احتكار على إنتاج هذه الألغام والمتاجرة بها.

٣٧- السيد ماين (اليابان): دعا الدول التي لم توقع ولم تصدق بعد على كل من الاتفاقية وبروتوكولاتها والمادة ١ المنقحة لأن تفعل ذلك. وأعرب عن خيبة أمله الكبيرة إزاء عدم التوصل في هذا الاجتماع إلى اتفاق نهائي بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. ورأى من المؤسف للغاية أن الدول الأطراف لم تتمكن من الموافقة على ورقة المنسق. ومن الأساسي البدء في عام ٢٠٠٦. بمرحلة جديدة من المفاوضات الرسمية وإبرام بروتوكول بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد على أساس ورقة المنسق بحلول وقت انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث على أبعد تقدير. وأعرب عن ثقته بإمكانية إيجاد حل أثناء المفاوضات لمواضع الخلاف القليلة المتبقية.

٣٨- وكرر بأن إنشاء آلية امتثال للاتفاقية بكاملها ضروري للحفاظ على فعالية الاتفاقية، وأعرب عن أمله بأن تتوصل المفاوضات إلى توافق في الآراء بشأن العمل المخصص للعام ٢٠٠٦. وقال بما أن إضافة بروتوكولات جديدة للاتفاقية من شأنه أن يعمل على تطويرها وتحسينها لتتمكن من معالجة المشاكل الراهنة، فإنه من الضروري نيل دعم الدول الأطراف لتقديم مقترحات عملية جديدة.

٣٩- السيد كوغلي (نيوزيلندا): قال إنه يشجع جميع الدول التي لم تقدم ردوداً على الاستبيان المتعلق بتطبيق أحكام القانون الإنساني الدولي أن تفعل ذلك بحلول الموعد المقرر، كمساهمة منها في تحديد ومعالجة السبل الرامية إلى تعزيز تنفيذ الأحكام الحالية والنظر في وضع أحكام أخرى جديدة. وأعرب عن أسفه الشديد لتعذر التوصل إلى توافق في الآراء إزاء مجموعة التوصيات التي قدمت بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد في الدورة الأخيرة لفريق الخبراء الحكوميين. ورغم أن المشروع النهائي لنص المنسق ليس مثالياً، فإنه يتضمن العناصر اللازمة من المرونة والتسوية لإحراز تقدم في النظر في المسألة نحو إبرام صك ملزم قانوناً يتناول الشواغل الإنسانية كما ينبغي ويعزز في الوقت نفسه مصداقية مجموعة القوانين التي تشكل صلب إطار عمل الاتفاقية. وقال إنه ليس مقبولاً الانتظار سنة خامسة من تلك التي تدعى بسنوات الدراسة والمناقشة.

٤٠- السيد كاهيلوتو (فنلندا): قال إن مقترحات المنسق بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد متوازنة ومتماسكة وموضوعية وتوفر أساساً سليماً لإتمام المفاوضات في العام ٢٠٠٦ قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث بوقت كاف. وتعتبر فنلندا هذه الألغام أسلحةً دفاعية مشروعة، لكنها تعترف بالدافع الإنساني القوي الذي تركز إليه الجهود الرامية إلى وضع بروتوكول جديد للاتفاقية. ولا تجد أن الآن هو الوقت المناسب لسير العمل كالمعتاد، بل لإتمام ما بذل إلى الآن من مساع.

٤١- السيد بيلاشوف (أوكرانيا): أعرب عن دعم بلده المتواصل لإبرام صك ملزم قانوناً بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، فأوكرانيا تعتبره أمراً ذا أهمية إنسانية قصوى. وفي الوقت ذاته، فإنه ينبغي تضمين الصك القادم أحكاماً محددة ذات صلة بالمساعدة في معالجة هذه المشاكل، مع مراعاة ما تتطلبه التعديلات التقنية لهذه الألغام من نفقات باهظة. كما أعرب عن تأييد بلده لإنشاء آلية امتثال للاتفاقية بكاملها تكون غير تدخلية وفعالة من حيث التكلفة وشفافة ومقبولة للجميع. وقال إن أوكرانيا لديها خبرة واسعة في تقنيات إزالة الألغام، وهي

على استعداد لإتاحة هذه الخبرة لبلدان أخرى. كما طلبت من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقييم مشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب غير المنفجرة في أوكرانيا ذاتها.

٤٢ - الأب توماسي (الكرسي الرسولي): قال إنه يؤيد التفاوض العاجل بشأن صك يتناول المخاطر الإنسانية المرتبطة بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد. كما يدعو إلى وقف استعمال الذخائر وإعادة النظر في هذه الأسلحة في ضوء القانون الإنساني الدولي. ورحب باعتماد البروتوكول الخامس للاتفاقية، الذي يعد أداة هامة متعددة الأطراف للحد من الأسلحة، لكنه يود لو كان أداة أكثر مضاء. واحتتم قائلاً إن البروتوكول يشكل خطوة أخرى في مجال تطوير القانون الإنساني وتنفيذ أحكامه.

٤٣ - السيد بارك (جمهورية كوريا): دعا إلى مواصلة بذل الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز الانضمام العالمي للاتفاقية، وأعرب عن أمله بأن يفضي المزيد من المداولات بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد إلى اتفاق حول وضع صك ملزم قانوناً. وفيما يتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، فقد كرر ضرورة أن تتركز المناقشات على السبل والوسائل الكفيلة بضمان التنفيذ الأمين للتدابير الوقائية العامة الواردة في البروتوكول الخامس، مع مواصلة بحث التدابير الوقائية الأخرى الممكنة على مستوى الخبراء. وقد رأى أن التبادل الحالي للآراء بشأن تطبيق أحكام القانون الإنساني الدولي مجد ومفيد. وقال إنه يرحب بما برز من تلاق في المواقف بين الدول الأطراف إزاء إنشاء آلية امتثال للاتفاقية على نمط البروتوكول الثاني المعدل، ويتطلع إلى التوصل إلى اتفاق نهائي في الدورة القادمة لفريق الخبراء الحكوميين.

٤٤ - السيد دو كارفالو نيتو (البرازيل): أعرب عن تقديره لورقة الرئيس المفيدة المتعلقة بالامتثال، التي من شأنها أن تيسر إحراز تقدم هام في المؤتمر الاستعراضي الثالث. وفي هذا الصدد، فقد عرضت جنوب أفريقيا أكثر الأسس واقعية لإيجاد حل توفيقى. وأشاد، فيما يخص المتفجرات من مخلفات الحرب، بعمل المنسق مؤكداً بأن المهمة الرئيسية التي تنتظرنا هي التشجيع على البدء المبكر لسريان البروتوكول الخامس. وقال إن المنسق بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد يستحق الثناء هو أيضاً، وينبغي لأي صك يوضع مستقبلاً بشأن هذا الموضوع أن يسلم بالأهمية التكتيكية الكبيرة لهذه الألغام، وبإمكانية استعمالها بصورة مشروعة شرط مراعاة التدابير الوقائية بحذافيرها. ولا يمكن ترجمة التدابير الرامية إلى تقييد استعمال وإنتاج هذه الألغام إلى تدابير صارمة بشأن قابلية الكشف واستمرارية المفعول وعمليات النقل وفترات الانتقال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لأي قيد يفرض على استعمال هذه الألغام أن يقترن بالتزامات ذات صلة بالتعاون والمساعدة ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. وقال إن البرازيل تفضل اعتماد ولاية للمناقشة في العام القادم، لكنها تعتزم تأييد قيام ولاية تفاوضية بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد متى برز توافق واضح في الآراء بين الدول الأطراف.

٤٥ - السيد لوكن (النرويج): أعرب عن خيبة أمله إزاء الإخفاق في إيجاد أساس مشترك كافٍ للتوصل إلى نتيجة بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. وقال إن المناقشات القادمة قد تستوجب تحديد هدف أوضح وولاية أقوى بكثير من ذي قبل، بما في ذلك اعتماد ولاية لبدء المفاوضات. وينبغي تخصيص المزيد من الوقت للمتفجرات من مخلفات الحرب في العام ٢٠٠٦، ويجب مواصلة منح الأولوية القصوى لنوعية الذخائر العنقودية واستعمالها غير المسؤول أحياناً. وينبغي أن يشمل التركيز المتواصل والدقيق في العام ٢٠٠٦ أية ثغرات في القانون الإنساني الدولي تتصل باستعمال الذخائر العنقودية، والحاجة إلى تحقيق المزيد من الوثوقية.

٤٦ - السيد أفرامتشيف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

٤٧ - السيدة أوفراد (الدانمرك): قالت إن الدانمرك، باعتبارها طرفاً من الأطراف الأصلية المقدمة لما بات يعرف بمقترح البلدان الـ ٣١، تؤيد تأييداً تاماً ورقة المنسق بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، التي تشكل برهاناً على المساعي الجادة التي بذلت لاستيعاب الكثير من الآراء والشواغل. فهي تتضمن عناصر هامة وأساسية لإعداد صك دولي هام. والأساس قائم الآن لإجراء مفاوضات باتت تشكل الخطوة الضرورية القادمة.

٤٨ - السيدة بويتفاين كابرال (فنزويلا): قالت إن فنزويلا كانت واحدة من الدول المبادرة إلى تقديم خطة لإنشاء منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية، فضلاً عن مقترح البلدان الأعضاء في مجموعة ريو لإنشاء منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكدت جماعة الأنديز من جديد التزامها بسياسة مشتركة لبناء الأمن والثقة، تركز إلى مبادئ كالتمسك بسيادة القانون والديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتطبيق أحكام القانون الإنساني الدولي وما إلى ذلك.

٤٩ - السيد أنتونوف (الاتحاد الروسي): قال إن حجماً كبيراً من العمل بشأن مشكلة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد قد أنجز الآن. وإن مسائل القانون الإنساني الدولي والقدرات الدفاعية للدول والحاجة إلى هذه الألغام وإمكانية تحديثها تقنياً، كلها مسائل متداخلة. ولا تبدو الجوانب التقنية للمشكلة قابلة للحل في الوقت الحاضر، ناهيك عن الكثير من المسائل الاجتماعية والسياسية العالقة. وقال إن فريق الخبراء الحكوميين لم يتوصل بعد إلى توافق في الآراء، وإن إيلاء مزيد من الاحترام للآراء المختلفة هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن تقوم عليه أية تسوية. وبالنظر إلى حدود ما تم التوصل إليه حالياً من تفاهم متبادل وتلاقٍ في الآراء، من السابق لأوانه تصور إجراء مفاوضات لوضع صك جديد بشأن الموضوع.

٥٠ - ونوه بأن الاتحاد الروسي مستعد لمواصلة عملية تبادل الخبرات بشأن مسألة المتفجرات من مخلفات الحرب، وهي عملية ينبغي أن تركز على اتباع نهج واقعي وإزاء الذخائر، وعلى تحليل جميع عناصرها القادرة على جعلها متفجرات من مخلفات الحرب. ورحب باعتماد البروتوكول الخامس، مع الإشارة إلى أن الخبرة المكتسبة من تطبيق أحكامه ستحث على مواصلة الجهود من أجل زيادة تحسينه. وفيما يتعلق بمسألة الامتثال، فإن مقترح جنوب أفريقيا يظل أكثر الخيارات واقعية. وقال إن ورقة الرئيس تتضمن كثيراً من الأفكار الهامة الجديدة وتستحق مزيداً من التحليل.

٥١ - وأضاف أنه من المتوقع أن يشكل المؤتمر الاستعراضي الثالث حدثاً مهماً للغاية في مجرى الاتفاقية. ومن الضروري إجراء تحليل دقيق لحالة تنفيذ الاتفاقية حتى الآن، وإيلاء الاعتبار لجميع المقترحات. واقترح، دون أن تكون لديه الرغبة في استباق الحكم على العملية التحضيرية، أن يستند العمل على مواصلة الارتقاء بمستوى تنفيذ الاتفاقية إلى المبادئ التالية: الاحترام التام لتحقيق التوازن بين الاعتبارات الإنسانية والعسكرية؛ وقيام الجميع بلا استثناء باتخاذ قرارات واقعية وتنفيذها على مراحل؛ والتركيز على أشد المشاكل الإنسانية إلحاحاً؛ وضرورة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع المسائل.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠